خصائص منهج الإمام البخاري في تصنيف "جامعه الصحيح"

د. عبد الله بن رفدان الشهراني
كلية الشريعة وأصول الدين بجامعة نجران، نجران (المملكة العربية السعودية)
arafdan2@gmail.com

ملخَّص البحث

اعتنت الأمة الإسلامية بالجامع الصحيح للإمام البخاري، وأولته عنايةً فائقةً؛ ويأتي هذا البحث مشاركاً في تلك الجهود لإبراز خصائص منهج الإمام البخاري في تصنيف هذا الكتاب. وقد مهّد الباحث بترجمة المصنف، ثم أوضح جوانب ما امتاز به عن غيره من المحدثين، وفيه بيّن منهجية البخاري في بناء جامعه، وارتباط كتب الجامع ببعضها، وذكر منهجيته في اختيار تراجمه، وحسن صياغتها، ومنهجيته في اختيار أحاديث مفتتحات الأبواب ومختتماتها، وعلاقة الأحاديث بالأبواب، كما ذكر منهجيته في إهمال بعض أسماء شيوخه، وطريقة ذكره للمتابعات، ومنهجيته في تكرار الأحاديث، وإعراضه عن الأحاديث، التي تعد أصولاً في بابها، ثم انتهى الباحث بذكر الخاتمة والفهارس.

الكلمات المفتاحية: الخصائص. المنهج. البخاري. التصنيف. الجامع. الصحيح.

المقدمة:

إنَّ من ركائز حفظ الله تعالى لدينه، حفظ شرائعه العلمية والعملية من خلال السنة المطهرة، فقد هيأ لها من اعتنى بها، فسخر أئمة حفظوا ألفاظها، وميزوا رجالها، وصنفوا فيها، ونقلوها جيلا إثر جيل. وفي مقدمة هؤلاء إمام الدنيا في الحديث محمد بن إسماعيل البخاري، والذي كأن الله خلقه لهذه المهمة النبيلة، وطبعه عليها، فاتصف بصفات فطرية، وأخرى مكتسبة، كان بها المبرز في هذا الباب، ورأس الصنعة في علوم الحديث، فصنف كتابه "الجامع المسند الصحيح"، فاحتفى به أهل الشأن، وصار مرجعا أوليا لدى مشارقتهم، وثانيا لدى مغاربتهم، وفيه ظهر ما وهبه الله تعالى من دقة فهم، وعمق استنباط، وسعة اطلاع، حير الأذهان من عجائب صنيعه في جامعه، وما اعتناء الأمة به رواية، وفقها، ورجالا، وغير ذلك إلا دليل إجلالهم لكتابه، فما كتب حوله لم يكن لغيره ما يدانيه فضلا عن مجاراته، أو تقدمه. وكان مؤتمر الكلية الجامعية الإسلامية العالمية بسلانجور في ماليزيا حول مناهج المحدثين في التصنيف باعثاً على تجميع أوراق كتبتها سلفا حول عبقرية هذا الإمام من خلال تصنيف جامعه الصحيح، وأردت من خلاله إبراز جوانب تشير إلى منهجية دقيقة، وعبقرية فذة، وجِدَت متناثرة في المصنفات القديمة، والحديثة، وتأتي أهميتها في وقت تثار فيه الكثير من الأقاويل الناتئة حول الصحيح، وليست الغرابة في إيراد أقوال من تقدم من أئمة الحديث، فهذه قد تناولها العلماء بالتمحيص، والكشف، وأجابوا عنها بما فيه مقنع.

إنما يأتي تشنيعنا على من يقدح في أحاديث ضمن الصحيح لم يتعرض لها العلماء المتقدمون، وكأن الأمة كانت في غفلة طيلة اثني عشر قرنا حتى جاء هؤلاء!

الدراسات السابقة:

ثمت دراسات حول قضايا جزئية في منهج الإمام البخاري في جامعه، منها:

١) منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال الجامع الصحيح: من إعداد أبي بكر كافي، نشر دار ابن حزم ببيرت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٢) إشارات الإمام البخاري رحمه الله إلى اختلاف الأسانيد في الجامع الصحيح دراسة منهجية تحليلية:من إعداد محمد بن كمال درويش الرمحي، نشر منتدى العلم النافع، الطبعة الأولى ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م.

٣) الإمام البخاري وجامعه الصحيح نظرات وتحقيقات في السيرة والمنهج: للأستاذ الدكتور خلدون الأحدب، نشر دار الأمة، ودار وجوه للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م.

٤) الجامع الصحيح للإمام البخاري وعناية الأمة الإسلامية به شرقا وغربا دراسات في البخاري وصحيحه ورواياته ومستخرجاته وشروحه في المشرق والمغرب: للأستاذ الدكتور محمد بن زين العابدين رستم، بيروت دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى سنة ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م.

٥) عبقرية البخاري لحماد القباج، إصدار مركز يقين للدراسات والأبحاث سنة ٢٠١٨م، ولم أقف عليه.

٦) منهج الإمام البخاري في تأليف الصحيح: من إعداد أحمد بن فارس السلوم، وقد وقفت على هذا البحث فوجدته قد جعله على سبعة محاور، ستة منها بعيدة العلاقة مع بحثنا هذا، وهي: المحور الأول: تعريف الحديث الصحيح، والمحور الثاني: طريقة تأليفه، وفيه ذكر أنه على الموضوعات، وليس على المسانيد، والمحور الثالث: منهج البخاري في تأليفه وفيه تشابه يسير في بعض العناوين وحسب مع اختلاف المحتوى، والمحور الخامس: شرط البخاري، ثم المحور السادس: مميزات صحيح البخاري، والمحور السابع: مدائح صحيح البخاري، وبقي المحور الرابع: حول عادات البخاري، وفيه نقاط تشابه في بعض الجزئيات.

وثمت كتب كثيرة حول سيرة البخاري، وروايات الجامع الصحيح، وجهود العلماء حوله، وغير ذلك، إلا أن ما تم تدوينه هنا في هذا البحث المختصر لم أقف عليه مجموعا في تلك الكتب، وما ذكر فبصورة مختلفة وأمثلة مباينة.

منهج البحث:

اتبعت فيه الطريقة الاستقرائية التحليلية.

وطريقة تخريج الأحاديث على النحو التالي:

١) إذا ذكر الباب الوارد عند البخاري في المتن فإني أكتفي في الحاشية بعزوه إلى الكتاب والجزء والصفحة ورقم الحديث.

eISBN 978-967-2122-81-4

٢) إذا كان الحديث المذكور في المتن في الصحيحين، أو في أحدهما، اكتفيت بالعزو إليهما، فإن لم يكن عند أحدهما، خرجته من السنن الأربعة، فإن لم أقف عليه عندهم، اجتهدت في تخريجه من كتب السنة الأخرى، وبطريقة متوسطة إذ لا يحتمل مثل هذا البحث الإطالة في التخريج.

٣) تجاوزت عزو حديث: «إنما الأعمال بالنيات» لشهرته.

وقد رسمت خطة البحث على النحو التالي:

مقدمة البحث.

تمهيد: ترجمة الإمام البخاري

المبحث الأول: منهجية البخاري في بناء جامعه من حيث الترتيب الهرمي.

المبحث الثاني: منهجية البخاري في اختيار تراجم أبوابه وصياغتها.

المبحث الثالث: منهجية البخاري في اختيار الأحاديث التي يفتتح بها الأبواب.

المبحث الرابع: منهجية البخاري في اختيار الأحاديث التي يختم بها الأبواب والكتب.

المبحث الخامس: منهجية البخاري في علاقة الأحاديث التي يوردها بترجمة الباب.

المبحث السادس: منهجية البخاري في إهمال أسماء بعض شيوخه.

المبحث السابع: منهجية البخاري في ذكر المتابعات.

المبحث الثامن: منهجية البخاري في تكرار الأحاديث.

المبحث التاسع: منهجية البخاري في الإعراض عن الحديث الأصل في الباب.

الخاتمة والفهارس.

ومعلوم بداهة أن مثل هذا الموضوع لا تحيط به مثل هذه الأبحاث الموجزة، ولكن يكفي من القلادة ما أحاط بالعنق، والله أسأل أن يتقبل منا صالح الأعمال، والله الموفق للصواب، والهادي إلى سبيل الرشاد.

المبحث الأول: ترجمة الإمام البخاري[١]:

ليس البخاري بمفتقر إلى ترجمتنا له هنا، فهو أشهر من ذلك، وسيرته العطرة لا تخفى على طلبة العلم، إلا أن من لوازم هذه الأبحاث التعرض لشيء من ذلك، فأقول وبالله التوفيق:

المطلب الأول: كنيته، واسمه، ونسبه، ومولده:

[١] انظر: الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت. تاريخ مدينة السلام. تحيق: بشار عواد معروف. ج٢، ٣٢٢، رقم ٣٧٤. ابن أبي يعلى، أبو الحسين محمد بن محمد. طبقات الحنابلة. تحقيق: محمد حامد الفقي، بيروت: دار المعرفة. ج١، ص٢٧١. الذهبي، الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء. بيروت: مؤسسة الرسالة. ١٤١٠هـ. ج١٢، ص٣٩١، رقم ٤٧١. السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين. طبقات الشافعية الكبرى. تحقيق: محمود الطناجي، وعبد الفتاح الحلو. (القاهرة: دار هجر، ط ٢، ١٤١٣هـ.ج٢، ص٢١٢، رقم ٢٤١. السمعاني، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي المروزي أبو سعد. الأنساب. تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره. حيدر آباد: مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط٢، ١٣٨٢/١٩٦٢م. ج٣، ٢٩١.

eISBN 978-967-2122-81-4

أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرْدِزْبه أو بذْدُزْبَه ــ وتعني الزرّاع ــ وزاد السبكي وحده في اسمه ابن بَذِذْبِه، – وهذا ما سمعه من والده وهو غريب لم يسبق إليه – الجعفي ولاء، البخاري موطنا، الفارسي أصلا، كما يتضح من اسم جد جده، وأقدم من عرفنا من أجداده المغيرة، وقد أسلم على يد اليمان الجعفي الذي تولى إمرة بخارى، وهل المغيرة كان اسمه قبل الإسلام بتأثير الحضارة الإسلامية عليه؟ أم غيّره من الفارسية إلى العربية؟ هذا ما لا نجد خبره فيما بين أيدينا من المصادر التي عنيت بترجمته، وأما مولده: فقد ولد الإمام أبو عبد الله سنة أربع وتسعين ومائة.

المطلب الثاني: نشأته، وطلبه للعلم:

نشأ الإمام البخاري في أسرة تعنى بالعلم، وتجتهد في العبادة،فقد طلب والده — إسماعيل – علم الحديث. قال ابن حبان في كتاب الثقات: "إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي أبو الحسن يروي عن مالك، وحماد بن زيد، وروى عنه العراقيون"[٢]، وكانت والدته كثيرة العبادة، وهذا ما تجلى في شخصية الابن، فجمع بين العلم والعبادة و{ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء} [سورة الجمعة، آية:٤].

قال عن نفسه: "ألهمت حفظ الحديث، وأنا في الكُتّاب". قيل كم كان سنك؟ قال:" عشر سنين أو أقل"[٣].

وقد ظهرت دلائل نبوغه منذ الصغر، ففي الحادية عشر من عمره صحح لشيخه الداخلي خطأه في إسناد الحديث فانتهره، ثم لما راجع أصله أخذ القلم من البخاري، وأحكم كتابه وقال: صدقت.

ولما دخل في السادسة عشر كان قد حفظ كتب ابن المبارك ووكيع.

وقريب من هذا السن حج وتخلف بمكة؛ لطلب الحديث، ولم يرجع مع أمه وأخيه أحمد، ودخل على الحميدي – وهو ابن ثمان عشرة سنة – وبينه وبين آخر خلاف، فقال: جاء من يفصل بيننا، وهكذا كان.

المطلب الثالث: صفاته الجسدية:

وصفه الحسن البزار فيما نقله الحافظ ابن عدي عنه، قال: رأيت محمد بن إسماعيل شيخا نحيف الجسم، ليس بالطويل ولا بالقصير[٤].

المطلب الرابع: شيوخه وتلاميذه:

سمع ببلده بخارى من شيخه المسندي وهو عبدالله بن محمد، حفيد اليمان والي بخارى، فكان لهذه الأسرة فضل على الإمام، فللجد الأعلى فضل بالإعتاق، وللحفيد فضل بالإملاء، كما سمع من محمد ابن سلام، ثم سمع في رحلاته

---

[٢] ابن حبان، محمد بن حبان أبو حاتم البستي. الثقات. الهند: دائرة المعارف العثمانية، ط١، ١٣٩٣هـ /١٩٧٣م ج٨، ص٩٨.

[٣] الخطيب البغدادي، تاريخ مدينة السلام. ج٢، ٣٢٢، رقم ٣٧٤. ابن أبي يعلى، طبقات الحنابلة. ج١، ص٢٧١. الذهبي، سير أعلام النبلاء. ج١٢، ص٣٩٣، رقم ١٧١. السبكي، طبقات الشافعية الكبرى. ج٢، ص٢١٦، رقم ٢٤١.

[٤] الخطيب البغدادي،. تاريخ مدينة السلام. تحيق: بشار عواد معروف. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م. ج٢، ص٦. ابن خلكان. وفيات الأعيان. ج٤، ص١٩٠. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج١٢، ص٤٥٢.

eISBN 978-967-2122-81-4

ببلخ من مكي بن إبراهيم، وبمرو من عبدالله بن عثمان، وبنيسابور من يحي ابن يحيى، وغير هؤلاء، وسمع بالري وبغداد والبصرة والكوفة والحجاز ومصر والشام، ونقل عنه ورّاقه أنه قال قبل موته بشهر:"كتبت عن ألف وثمانين رجلا ليس فيهم إلا صاحب حديث"[٥].

قال الذهبي: "فأعلى شيوخه الذين حدثوه عن التابعين"[٦] وساق منهم أبو عاصم –يعني الضحاك بن مخلد، وعبيد الله بن موسى، وغيرهم. قلت: وقد احتاج إلى بعض روايتهم التي لم يسمعها فرواها عنهم بواسطة، وعددهم (٤٦) شيخا[٧]، فلله دره ما آمنه على حديث رسول الله ρ! وقد روى عنه جمع غفير، منهم: مسلم بن الحجاج، وأبو عيسى الترمذي، وأبو عبدالله الفربري راوي الصحيح، وغيرهم.

المطلب الخامس: تصانيفه.

ابتدأ التصنيف لما طعن في الثامنة عشر، وقد ذكر ذلك عن نفسه، وأنه ابتدأ التصنيف في قضايا الصحابة وأقاويلهم، ثم صنف التاريخ بين قبر رسول الله ρ ومنبره، وصنف جامعه الصحيح بتحفيز في مجلس ابن راهويه حين قال بعضهم: لو جمعتم كتابا مختصرا لسنن النبي ρ، فوقع في قلبه ذلك القول، فحزم أمره، وأمضى عزمه، ونهض بالمهمة، وأخذ يجمع الأحاديث الصحيحة، وكتب الجامع الصحيح، وكتب التواريخ الكبير والأوسط والصغير، ورفع اليدين، والأدب المفرد، والقراءة خلف الإمام، والضعفاء، وخلق أفعال العباد، وبر الوالدين، وغير ذلك من الكتب والتي بعضها لا زال في عالم المفقود أوردها الشيخ عبد السلام المباركفوري في كتابه "سيرة الإمام البخاري"[٨].

وقد رزق – رحمه الله – البركة في تصانيفه، فاتسع انتشارها وكثرت نسخها. قال أبو عبد الله محمد بن علي: سمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول: أقمت بالبصرة خمس سنين معي كتبي أصنف وأحج في كل سنة، وأرجع من مكة إلى البصرة. قال: وأنا أرجو أن الله تعالى يبارك للمسلمين في هذه المصنفات. قال أبو عبدالله: فلقد بارك الله فيها[٩].

المطلب السادس: عقيدته ومذهبه:

كان البخاري على عقيدة السلف الصالح في الوعد والوعيد، والأسماء والصفات، والصحابة، والإيمان، وغير ذلك، وما قيل فيه من أباطيل فإنها لا تستند إلى ركن شديد، ولكنها سنة الله في عباده الصالحين أن يُسبق التمكين بالابتلاء، وهذا جامعة الصحيح قد أورد فيه كتاب الإيمان، وكتاب التوحيد والرد على الجهمية، وأورد ضمن صحيحه

---

[٥] الذهبي. سير أعلام النبلاء. ج١٢، ص٣٩٥.

[٦] المصدر السابق.

[٧] الحاكم، محمد بن عبدالله النيسابوري. تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم وما انفرد كل واحد منهما، بتحقيق: كمال يوسف الحوت. تبيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، دار الجنان. ط١، ١٤٠٧هـ. ص٢٧١.

[٨] المباركفوري، عبدالسلام. سيرة الإمام البخاري. الهند: إدارة البحوث الإسلامية والدعوة والإفتاء بالجامعة السلفية بنارس، ط٢. ١٤٠٧هـ، ص١٤٦.

[٩] ابن الملقن، عمر ين علي بن أحمد، التوضيح لشرح الجامع الصحيح. تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي. دمشق: دار النوادر. ط١، ١٤٢٩هـ /٢٠٠٨م. ج٢، ص٣٠، نقلا عن تاريخ نيسابور للحاكم.

eISBN 978-967-2122-81-4

ما يرد صراحة على المرجئة[١٠]، وأورد أحاديث خلاف مذهبهم[١١]، قال ابن تيمية: " فإن كتاب " الإيمان " الذي افتتح به " الصحيح " قرر مذهب أهل السنة والجماعة، وضمّنه الرد على المرجئة، فإنه كان من القائمين بنصر السنة والجماعة مذهب الصحابة والتابعين لهم بإحسان"[١٢]. ورد على الخوارج والمعتزلة[١٣]، ورد على الرافضة بإيراد فضائل الصحابة وغير ذلك مما يطول.

وأما مذهبه الفقهي فكان كمعظم المحدثين في زمانه وقبله، استقلالا لا يقلدون غيرهم، بل هم في رتبة الاجتهاد، ولا يغرنّك عداده في طبقات المذاهب فإنهم يتوسعون في ذلك كثيرا، فهذا أبو يعلى الحنبلي ذكره في طبقات الحنابلة[١٤]، ثم جاء تاج الدين السبكي وابن قاضي شهبة فعداه في طبقات الشافعية[١٥]، وكل ذلك لا حقيقة له.

المطلب السابع: محنته:

حصل له من المحن ما كان من محمد بن يحي الذهلي، فيما عرف بفتنة خلق القرآن، وكان الإمام مفرّقا بين القارئ والمقروء، وبين اللفظ والملفوظ، ولكن مثله لا يكاد ينفك من حاسد، وقد قيل ما خلا جسد من حسد إلا من شاء الله تعالى، وقد صنف على إثر ذلك كتابه "خلق أفعال العباد".

ووقعت له فتنة أخرى حين طلب والي بخارى أن يحمل إليه الجامع والتاريخ ليسمع منه، أو يسمع منه أولاده، فأبى معتبرا ذلك ذلاً للعلم، فكان أن نقم عليه، ونفاه عن البلد.

وقد تبع الذهلي في ذلك أبو زرعة، وأبو حاتم، حيث تركا رواية حديثه، ولم يكن لذلك أثر في مكانة الإمام، فقد نشر الله مناقبه، وأذاع محاسنه، فنال أعلى المراتب، وحصل خير المأرب.

المطلب الثامن: وفاته:

جاء – رحمه الله – إلى قرية تسمى "خَرْتَنك" على بعد فرسخين من سمرقند، ونزل بأقربائه، وكانت الفتن قد أشجت صدره، وكدّرت نفسه، وقد سمعه عبدالقدوس السمرقندي –كما نقله ابن عدي– وهو يدعو بعد قيام ليلة: " اللهم إنه قد ضاقت علي الأرض بما رحبت، فاقبضني إليك"، فما تم الشهر حتى مات.

---

[١٠] أخرجه البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة أبو عبد الله. الجامع المسند الصحيح. تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر. بيروت: دار طوق النجاة. ط١. ١٤٢٢هـ. ج١،ص٢٧، رقم ٤٨.

[١١] ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني. فتح الباري شرح صحيح البخاري. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار المعرفة،١٣٧٩هـ.ج١، ص٧٣، رقم ٧٥.

[١٢] ابن تيمية. أحمد بن عبد الحليم، مجموع الفتاوي، المدينة المنورة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، سنة ١٤١٦ هـ/١٩٩٥م.، ج٧، ص٣٥١.

[١٣] أخرجه البخاري، المصدر السابق، ج١، ص١٢٢، رقم ٣١٥، وج١، ص١٥، رقم ١٨. وابن حجر، فتح الباري، ج٢، ص١٣٢.

[١٤] ابن أبي يعلى. طبقات الحنابلة. ج١، ص٢٧١.

[١٥] السبكي، طبقات الشافعية، ج ٢، ص ٢١٢، وابن قاضي شهبة، تقي الدين أبو بكر بن أحمد الدمشقي. طبقات الشافعية. تحقيق الحافظ عبدالعليم خان، بيروت: عالم الكتب، ط١، ١٤٠٧هـ. ج١، ص٨٣.

eISBN 978-967-2122-81-4

وقد مرض آخر أيامه، ولما أراد الخروج من "خَرْتَنك" لورود رسول بإخراجه، وتهيأ لركوب دابته، دعاء بدعوات وقضى أجله، وكان ذلك سنة ست وخمسين ومائتين ليلة الفطر بعد صلاة العشاء، وله من العمر اثنتان وستون سنة رحمه الله رحمة واسعة، وصدق القائل:

المرء ما دام حيّاً يُستهان بهِ *** ويعظُم الرزء فيه حين يُفتقدُ[١٦].

المبحث الثاني: منهجية البخاري في بناء جامعه من حيث الترتيب الهرمي:

احتوى "صحيح البخاري "على ٩٦ كتابا – بعد بدء الوحي–، وقد جمعها تقى الدين الهلالي –رحمه الله – في منظومته التي مطلعها:

بدء وحي آمن تعلم وضواء *** واغتسل وأذى المحيض توق

وهي إحدى الطرق التي يتبعها طلاب العلم لحفظ ترتيب كتب صحيح الإمام البخاري، لكنها تحفظ لمعرفة الترتيب دون أوجه الترابط بينها، وذلك خلاف مانظمه الحافظ البلقيني، والذي جمع بين الترتيب والفهم له، فقال منظومته المكونة من ستين بيتاً، ومطلعها:

أتى في البخاري حكمة في التراجم *** مناسبة في الكتب مثل التراجم

فمبدأ وحي الله جاء نبيه *** وإيمان يتلوه بعقد المعالم

وإن كتاب العلم يذكر بعده *** فبالوحي إيمان وعلم العوالم

وما بعد أعلام سوى العمل الذي *** به يرد الإنسان ورد الأكارم

ومبدؤه طهر أتى لصلاتنا *** وأبوابه فيها بيان الملائم

وبعد صلاة فالزكاة تبيعها *** وحج وصوم فيهما خلف عالم[١٧]

وهذه الطريقة الحسنة، وتكون بفهم طريقة ترتيب الإمام لجامعه، وبناءه الهيكلي، والربط بين مفتتحه ومختتمه، وهي طريقة سهلة حين فهمها، وذلك لربط الكتب بسابقها ولاحقها، وتعد الأمثل لاستيعاب كتب الجامع، فإنه –رحمه الله– قد ابتدأ ببدء الوحي، وختم بكتاب التوحيد؛ إشارة إلى أن الطريق للتوحيد لا يكون إلا من طريق الوحي، وفيه تقف على رابط حسن بين الحديث الأول «إنما الأعمال بالنيات»[١٨] وبين آخر حديث في

---

[١٦] ياقوت الحموي، معجم الأدباء. تحقيق: إحسان عباس. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م. ج٦، ص٢٥٩٠، وفيه أن البيت للفخر الرازي قاله معاتبا أهل هراة. وذكره السبكي، في طبقات الشافعية الكبرى،ج٨، ص٩٠.

[١٧] القسطلاني، أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري. مصر: المطبعة الكبرى الأميرية،ط٧، ١٣٢٣هـ. ج١، ص٤٤.

[١٨] أخرجه البخاري، الجامع المسند الصحيح، كيف كان بدء الوحي، ج١، ص٦، رقم ١.

eISBN 978-967-2122-81-4

الجامع وهو «كلمتان خفيفتان على اللسان»[١٩] فهو يشير إلى أن الأعمال المقبولة لا بد وأن تسبق بنية صالحة خالصة.

وقد لخص ابن حجر كلام شيخه البلقيني حول هذا الترابط الوثيق، والمنهجية الدقيقة، في تتابع كتب الجامع الصحيح فبدؤه بكتاب: "كيف كَان بدءُ الوحي"؛ لأن بالوحي قامت الشرائع، وجاءت الرسالة، ومنه عُرف الإيمان والعلم، ثم عقَّبه بكتاب الإيمان.

ولما كان الإيمان أشرف العلوم عقبه بكتاب العلم.

والعلم سابق العمل، وأفضل العمل البدني: الصلاة، ومن مقدّماتها: الطَّهارة، فذكرها بأنواعها.

ثم الصلاة بأنواعها، ومن الأعمال ما يكون بدنيّا محضا وهو الصلاة، أو ماليا محضا وهو الزكاة، أو جامعا بينهما؛ فذكر كتاب الزكاة، ثم الحج.

ولما هذه التراجم فيها معاملة العبد مع الخالق، عقّبها بمعاملة العبد مع الخلق؛ فقال: كتاب البيوع، فذكر كتب البيوع بأنواعها.

ثم أردفها بمعاملة جامعة لمعاملة الخالق، وفيها نوع اكتساب فذكر كتاب الجهاد، وما يتعلق به.

ولما كان ذكر الأنبياء يشتمل على فضائلهم، عقب ذلك بمناقب هذه الأمة.

ولما كان أصل العصمة هو توحيد الله عقَّبه بكتاب التوحيد.

وافتتح بحديث: «الأعمال بالنيات»، وختم بكون الأعمال توزن، وأشار بذلك إلى أنه إنما يثقل منها ما كان خالصًا، وأورد فيه حديث «كلمتان خفيفتان على اللسان، حبيبتان إلى الرحمن، ثقيلتان في الميزان[٢٠]»[٢١].

وبهذا يتضح أن ترتيب المصنف لجامعه كان بمنهجية لا تخطئها عين فاحص، وتنم عن استيعاب بيّن لأطراف الأحكام الشرعية، والجامع بينها، فكان بنيانا متماسكا لاخوّة فيه، ولا انحناء يشد بعضه بعضا، ويلتقي أوله بآخره.

المبحث الثالث: منهجية البخاري في اختيار تراجم أبوابه وصياغتها.

اجتهد البخاري في انتقاء تراجمه بعبارات لم تطرق كثيرا، ولم تحترق بكثرة الإيراد، فكان فائقا في ذلك غيره من المصنفين، وقد تكون هذه الترجمة من إنشائه، أو مجتزأة من غيره، فكانت تحمل في ثناياها فقهه ورأيه، وتكشف عن توجهاته، ومواقفه من الموافقين والمخالفين، ولذا كانت تبوياته مثارا للإعجاب، واستنباطا لميوله الفقهية،

---

[١٩] المصدر السابق، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى {ونضع الموازين القسط ليوم القيامة} وأن أعمال بني آدم وقولهم يوزن،ج٩، ص ١٦٢، رقم ٧٥٦٣.

[٢٠] أخرجه البخاري، الجامع المسند الصحيح، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: [ونضع الموازين القسط ليوم القيامة]ج٩، ص١٦٢، رقم ٧٥٦٣.

[٢١] بتصرف من ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج ١، ص ٤٥٨. ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، النكت على صحيح البخاري. تحقيق: أبو الوليد هشام بن علي السعيدي، أبو تميم نادر مصطفى محمود. القاهرة: المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٦/٢٠٠٥م. ج١، ص٧٩-٨٥.

eISBN 978-967-2122-81-4

والعقدية، والفكرية، وكان قد حوّل[٢٢] تراجم جامعه الصحيح بين قبر رسول الله ρ ومنبره، وكان يصلي لكل ترجمة ركعتين[٢٣]، فلا عجب أن يحالفه التسديد، ويصاحبه التوفيق.

"ساق الفقه في التراجم سياقة المخلّص للسنن المحضة عن المزاحم، المستثير لفوائد الأحاديث من مكامنها، المستبين من إشارات ظواهرها مغازي بواطنها، فجمع كتابه العلمين والخيرين الجمين، فحاز كتابه من السنة جلالتها، ومن المسائل الفقهية سلالتها، وهذا عوض ساعده عليه التوفيق، ومذهب في التحقيق دقيق"٢٤. وانظر على سبيل المثال لكتاب الرقاق٢٥، حيث أورد هذه الترجمة " العزلة راحة من خُلاّط السوء: " وهو جزء من أثر عن عمر بن الخطاب [٢٦]τ وفيه من المعاني المؤثرة في السامع ما لايكون لو أوردها بسياق مختلف.

وإذا قارنت صنيعه رحمه الله بصنيع غيره من بقية الستة اتضح هذا الأمر جليا، وبان الفرق بينهم، ومثال ذلك: حديث ابن عمر " نهى رسول الله ρ عن الشغار [٢٧]".

فقد ترجم له الترمذي: " باب ما جاء في النهي عن نكاح الشغار "[٢٨].

وترجم له أبو داود: " باب في الشغار"[٢٩].

---

[٢٢] بمعنى بيّض.

[٢٣] الذهبي، سير أعلام النبلاء،ج١٢، ٤٠٤.

[٢٤] ابن المنير، أحمد بن محمد بن منصور. المتواري علي تراجم أبواب البخاري. تحقيق: صلاح الدين مقبول أحمد. الكويت: مكتبة المعلا. ص، ٣٩.

٢٥ أخرجه البخاري، الجامع المسند الصحيح. ج٨، ص١٠٣,

[٢٦] أخرجه ابن وهب، عبدالله بن وهب القرشي. الجامع في الحديث. تحقيق: مصطفى حسن أبو الخير. الرياض: دار ابن الجوزي. ط١. ١٤١٦هـ/١٩٩٩٥م. ص٥٢٦، رقم ٤١٨، عن مسلم بن خالد.

وأخرجه وكيع، بن الجراح بن مليح بن عدي أبو سفيان. الزهد. تحقيق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي. المدينة المنورة: مكتبة الدار، ط١، ١٤٠٤ هـ/ ١٩٨٤ م ص٥١٤، رقم ٢٥٠، عن سفيان، ومن طريقه ابن أبي شيبه في مصنفه، ج٧، ص٩٨، رقم ٣٤٤٧٧، وأحمد في الزهد، ص٩٦، رقم ٦٢٧، والبيهقي في الزهد، ص٩٣، رقم ١١٨.

وأخرجه ابن أبي الدنيا، عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان. العزلة والانفراد. تحقيق: مسعد عبد الحميد محمد السعدني. القاهرة: مكتبة الفرقان. ص٢٤، رقم١٩، من طريق يحيى بن سلين.

وأخرجه الخطابي، حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي أبو سليمان. العزلة. القاهرة: المطبعة السلفية. ط١٣٩٩،٢م.ص١٢، من طريق عنبسة بن سعيد القرشي.

أربعتهم مسلم بن خالد، وسفيان، ويحي بن سليم، وعنيسة بن سعيد عن إسماعيل بن أمية.

وأخرجه ابن أبي عاصم، أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني الزهد. تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد. القاهرة: دار الريان للتراث. ط٢. ١٤٠٨هـ. ص٤٨، رقم ٨٥، من طريق مسعر عن وديعة الانصاري. كلاهما إسماعيل بن أمية، ووديعة الانصاري عن عمر. قال ابن حجر في الفتح، ج١١، ص٣٣١، رجاله ثقات عن عمر لكن في سنده انقطاع.

[٢٧] نكاح معروف في الجاهلية كان يقول الرجل للرجل شاغرني، أي زوجني أختك أو ابنتك أو من تلي أمرها، حتى أزوجك أختي أو ابنتي أو من ألي أمرها، ولا يكون بينهما مهر ويكون بضع كل واحدة منهما في مقابلة بضع الأخرى. ابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمد. النهاية في غريب الحديث. تحقيق: طاهر: الزاوي، ومحمود الطناحي. بيروت: المكتبة العلمية، ١٣٩٣هـ/١٩٧٩م. ج٢، ص٤٨٢.

٢٨ الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة، الجامع الكبير، تحقيق: بشار عواد، بيروت: دار الغرب الإسلامي ١٩٩٨م، ج٢،ص٤٢٢.

٢٩ أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق، في سننه، تحقيق: شعيب الأرنؤوط – محمد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، ط ١، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م، ج٣/٤١٨.

eISBN 978-967-2122-81-4

وترجم له النسائي: " باب الشغار"[٣٠].

وترجم له ابن ماجه: " باب النهي عن الشغار "[٣١].

بينما ترجم له البخاري: بإيراده ضمن كتاب النكاح "باب الشغار"، ثم أعاده ضمن كتاب الحيل تحت عبارة فقهية موجزة فقال: "باب الحيلة في النكاح".

ومن منهجيته في صياغة التراجم: أنه يترجم ببعض ألفاظ الحديث الواردة تحت الترجمة مثل: "باب الدين يسر"حيث ورد هذا اللفظ بعينه في حديث أبي هريرة τ أن النبي ρ قال: «إن الدين يسر، ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه»[٣٢].

وقد يورد بعض مشتملات ألفاظه، وإن لم يورده قال الحافظ: "وقد يترجم بما يشتمل عليه الحديث وإن لم يسقه في ذلك الباب إكتفاء بالإشارة، وهذا من ذلك"[٣٣].

أو لكونه ليس على شرطه مثل قوله: باب قول النبي ρ «الدين النصيحة»[٣٤]،فإنه لم يرو حديث تميم هذا في صحيحة[٣٥]، ذلك أنه ليس على شرطه، وهذا لعلو كعبه، وسعة حفظه. قال ابن حجر: "وقد وضح لنا بالاستقراء أن جميع ما يقع في تراجم البخاري مما يترجم بلفظ الحديث لا يقع فيه شيء مغاير للفظ الحديث الذي يورده إلا وقد ورد من وجه آخر بذلك اللفظ المغاير، فلله دره ما أكثر اطلاعه"[٣٦]. وانظر مثلا: لباب كراهية الصلاة في المقابر[٣٧]، حيث "استنبط من قوله في الحديث ولا تتخذوها قبورا أن القبور ليست بمحل للعبادة، فتكون الصلاة فيها مكروهة، وكأنه أشار إلى أن ما رواه أبو داود والترمذي في ذلك ليس على شرطه، وهو حديث أبي سعيد الخدري مرفوعا: الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام" [٣٨].

وكما في: باب النظر إلى المرأة قبل التزويج[٣٩]، حيث "استنبط البخاري جواز ذلك من حديثي الباب، لكون التصريح الوارد في ذلك ليس على شرطه"[٤٠].

---

٣٠ النسائي، أحمد بن شعيب بن علي الخراساني أبو عبد الرحمن. سنن النسائي. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية – ط ٢. ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م. كتاب النكاح، ج٦، ص١١٠، رقم٣٣٣٤.

٣١ ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجه، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرون، دار الرسالة العالمية، ط١، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م، ج٣/٨١.

٣٢ أخرجه البخاري، الجامع المسند الصحيح، كتاب الإيمان، باب الدين يسر، ج١، ص١٦، رقم ٣٩.

٣٣ ابن حجر، فتح الباري، ج٨، ص٧٣٨.

٣٤ أخرجه البخاري، الجامع الصحيح المسند، كتاب الإيمان، ج١، ص٢١.

٣٥ أخرجه مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري. صحيح مسلم. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار إحياء التراث العربي. كتاب الإيمان، باب أن الدين النصيحة، ج١، ص٧٤.

٣٦ ابن حجر، فتح الباري، ج٢، ص٥٧.

٣٧ أخرجه البخاري، الجامع الصحيح المسند، تحت كتاب الصلاة، ج١، ص٩٤.

٣٨ ابن حجر، فتح الباري، ج٢، ص٥٧.

٣٩ البخاري، الجامع المسند الصحيح، تحت كتاب النكاح، ج٧، ص١٤.

٤٠ ابن حجر، فتح الباري، ج٩، ص١٨١.

eISBN 978-967-2122-81-4

ولعنايته بتراجم أبوابه فإن الأحاديث التي تتعدد أسانيدها يوردها تحت تراجم مختلفة، ولا يجمعها تحت باب واحد، كما في باب قوله:سيصلى نارا ذات لهب[٤١]، حيث "ذكر فيه حديث ابن عباس المذكور مختصرا مقتصرا على قوله: قال أبو لهب: تباً لك ألهذا جمعتنا!. فنزلت تبت يدا أبي لهب.

وقد قدمت أن عادة المصنف غالبا إذا كان للحديث طرق أن لا يجمعها في باب واحد بل يجعل لكل طريق ترجمة تليق به.." [٤٢].

ولم يكن منهجه أن يعيد الترجمة بلفظها بل يوردها بسياق آخر، ولو كان بمعنى ما سبق كما في باب " صب الماء على البول في المسجد[٤٣] "، حيث أتبعه بباب " يهريق الماء على البول[٤٤]"، ومثله: "باب رفع الناس أيديهم مع الإمام في الاستسقاء[٤٥]"، حيث قال: "رفع الإمام يده في الاستسقاء[٤٦]"، وأيضا "باب تفاضل أهل الإيمان في الأعمال[٤٧]"، حيث أورد بعده "باب زيادة الإيمان ونقصانه[٤٨]".

وفي حال تكرار الترجمة نفسها فيكون ثمت اختلاف في المعنى المقصود، وإن اتفق اللفظ، ومثال ذلك ما جاء في كتاب العلم: "باب فضل العلم" حيث كرر هذه الترجمة بعينها[٤٩]، والمراد بفضل العلم في الأولى: فضيلته، بينما يراد بالترجمة الثانية: الزيادة فيه، ويظهر هذا المعنى من خلال تأمل ما ورد تحت كل ترجمة، وهذا ما ذهب إليه الحافظ ابن حجر[٥٠]، وذهب العيني إلى أن الأصح في النسخ من ذكره مرة واحدة، وفي حال تكراره فينصرف معنى الترجمة الأولى: إلى التنبيه على فضيلة العلماء، ويكون معنى الترجمة الثانية التنبيه على معنى فضيلة العلم[٥١].

وقد يكون خطأ من أحد الرواة، كتكرار "باب وقت العصر[٥٢]"، قال الحافظ: "كذا وقع في رواية المستملي دون غيره، وهو خطأ؛ لأنه تكرار بلا فائدة"[٥٣].

---

[٤١] البخاري، الجامع المسند الصحيح، تحت كتاب التفسير، ج٦، ص١٨٠.

[٤٢] ابن حجر، فتح الباري، ج٨، ص٧٣٨.

[٤٣] البخاري، الجامع المسند الصحيح، تحت كتاب الوضوء، ج١، ص٥٤.

[٤٤] المصدر السابق.

[٤٥] المصدر السابق، تحت كتاب الاستسقاء، ج٢، ص٣١.

[٤٦] المصدر السابق.

[٤٧] المصدر السابق، تحت كتاب الإيمان، ج١، ص١٣.

[٤٨] المصدر السابق. ج١، ص١٧.

[٤٩] البخاري، الجامع المسند الصحيح، ج١، ص٢١ و ص٢٧.

[٥٠] ابن حجر، فتح الباري، ج١، ص١٨٠.

[٥١] العيني، محمود بن أحمد. عمدة القاري شرح صحيح البخاري. ضبطه وصححه عبدالله محمود محمد عمر. بيروت: دار الكتب العلمية. ط٢. ٢٠٠٩م. ج٢، ص٤-٥.

[٥٢] البخاري، الجامع المسند الصحيح، تحت كتاب مواقيت الصلاة، ج١، ص١١٤.

[٥٣] ابن حجر، فتح الباري، ج٢، ص٢٨.

eISBN 978-967-2122-81-4

ولم يقتصر على هذا وحسب، بل كان يورد الترجمة التي لم يحسم فيها رأيه الفقهي على طريق استفهام فيقول مثلا: كما في: باب كتابة العلم، باب: هل يجعل للنساء يوم حدة في العلم؟ فـ"طريقة البخاري في الأحكام التي يقع فيها الاختلاف أن لا يجزم فيها بشيء بل يوردها على الاحتمال، وهذه الترجمة من ذلك؛ لأن السلف اختلفوا في ذلك عملا وتركا، وإن كان الأمر استقر، والإجماع انعقد على جواز كتابة العلم بل على استحبابه بل لا يبعد وجوبه على من خشي النسيان ممن يتعين عليه تبليغ العلم"[٥٤]، أو كان ليس على شرطه فيورده بلا جزم كما في حديث أبي الزبير عن جابر في المدبَّر حيث لم يجزم به؛ لكون القَدْر الذي يريده من هذا الطريق فقال: " قوله باب من رد أمر السفيه والضعيف العقل وإن لم يكن حجر عليه الإمام".

وكما في: باب إذا أسلمت المشركة أو النصرانية تحت الذمي أو الحربي[٥٥] "لم يجزم بالحكم لإشكاله بل أورد الترجمة مورد السؤال فقط، وقد جرت عادته أن دليل الحكم إذا كان محتملا لا يجزم بالحكم "[٥٦].

ولابن المنيّر" كلام على التراجم سماه: "المتواري"، وكذا لأبي عبد الله بن رشيد "ترجمان التراجم"، وللفقيه أبي عبد الله محمد بن منصور بن حمامة المغراوي السجلماسي "حل أغراض البخاري المبهمة في الجمع بين الحديث والترجمة" وهي مائة ترجمة[٥٧].

المبحث الرابع: منهجية البخاري في اختيار الأحاديث التي يفتتح بها الأبواب والكتب:

من عادة المصنف حين يفتتح الباب أن يقدم الحديث المتضمن لعلة التقديم، وقد تكون العلة متنية أو إسنادية، وما يحسن التمثيل به حديث عمر بن الخطاب τ «إنما الأعمال بالنيات»، وقد افتتح به صحيحه في بدء الوحي، حيث اختلفت الأقوال في مدى ارتباط الحديث بالترجمة، فكان من أهل العلم من رأى أن الحديث مقدم على الترجمة، وأن لا رابط بينهما، وإلى ذلك ذهب النووي في التلخيص شرح الجامع الصحيح[٥٨]، وثمت رأي آخر استنبط رابطا كابن المنيّر[٥٩] والكرماني[٦٠]، وابن الملقن[٦١]، ومن أحسنها ما قاله الحافظ ابن حجر العسقلاني، فكان يقول: "قصدت جمع وحي السنة المتلقى عن خير البرية على وجه سيظهر حسن عملي فيه من قصدي، فاكتفى

---

[٥٤] المرجع السابق، ج١، ص٢٠٤.

[٥٥] البخاري، الجامع المسند الصحيح، تحت كتاب الطلاق، ج٧، ص٤٩.

[٥٦] المرجع السابق، ج٩، ص٢٤٠.

[٥٧] أحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبد الملك القسطلاني إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري مصر: المطبعة الكبرى الأميرية،ط٧، ١٣٢٣هـ. ج١، ص٤٣، وهناك كتب كثيرة في هذا الباب.

[٥٨] النووي، محي الدين يحيى بن شرف، التلخيص شرح الجامع الصحيح للبخاري، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، الرياض: دار طيبة للنشر والتوزيع. ج١، ص٣١٧.

٥٩ ابن المنير، أحمد بن محمد بن منصور. المتواري على تراجم أبواب البخاري. تحقيق: صلاح الدين مقبول أحمد. الكويت: مكتبة المعلا. ص٤٨.

[٦٠] الكرماني، محمد بن يوسف، شرح الكرماني الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري. بيروت: دار إحياء التراث افسلامي. ط١، ١٤٠١هـ /١٩٨١م. ج١، ص١٤.

[٦١] ابن الملقن، التوضيح لشرح الجامع الصحيح، ج٢، ص١١٩.

eISBN 978-967-2122-81-4

بالتلويح عن التصريح "، وقال أيضا: " ومن المناسبات البديعة الوجيزة ما تقدمت الإشارة إليه أن الكتاب لما كان موضوعا لجمع وحي السنة صدّره ببدء الوحي، ولما كان الوحي لبيان الأعمال الشرعية صدّره بحديث الأعمال، ومع هذه المناسبات لا يليق الجزم بأنه لا تعلق له بالترجمة أصلا "، وثمت علة متعلقة بالإسناد، فشيخ البخاري هنا عبد الله بن الزبير الحميدي، فقدم هذا الحديث "لجلالة الحميدي وتقدمه؛ ولأن إسناده هذا عزيز المِثْل جدا، ليس فيه عنعنة أبدا، بل كل واحد منهم صرح بالسماع له"[٦٢].

وهو كذلك قرشي مكي فقدمه عملا بقوله ρ «قدموا قريشا»[٦٣]، ومما يشير إلى أن ذلك مراد البخاري هو اتباعه بحديث مدني الإسناد، فكان حاصله أن قدّم المكي وثنّى بالمدني، وهذا لا يكون إلا بمنهجية دقيقة، وفيها إغماض يفتق أذهان المحدثين، ويشحذ هممهم لاستنباطه.

المبحث الرابع: منهجية البخاري في اختيار الأحاديث التي يختم بها الأبواب:

وهنا تظهر براعة الإمام البخاري، وتكشف عن دقة منهجيته، وذلك أنه –ودون تكلف– حين يظهر له في الأحاديث من اللفظ أو المعنى ما يشير إلى التأخير والختام، فإنه يؤخر الحديث الموصوف بذلك إلى آخر الباب، وقد اعتنى الحافظ ابن حجر في استنباط ما أسماه ببراعة الختام، ومن ذلك أن البخاري ساق حديث البراء بن عازب، قال: قال النبي ρ: " إذا أتيت مضجعك، فتوضأ وضوءك للصلاة، ثم اضطجع على شقك الأيمن، ثم قل: اللهم أسلمت وجهي إليك، وفوضت أمري إليك، وألجأت ظهري إليك، رغبة ورهبة إليك، لا ملجأ ولا منجا منك إلا إليك، اللهم آمنت بكتابك الذي أنزلت، وبنبيك الذي أرسلت، فإن مت من ليلتك، فأنت على الفطرة، واجعلهن آخر ما تتكلم به ". قال: "فرددتها على النبي ρ، فلما بلغت: اللهم آمنت بكتابك الذي أنزلت، قلت:

---

[٦٢] الذهبي، الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان. سير أعلام النبلاء. بيروت: مؤسسة الرسالة. ١٤١٠هـ. ج١٠، ص٦٢١.

[٦٣] أخرجه البزار، أحمد بن عمرو، البحر الزخار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله. المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، ط١، ١٩٨٨م. ج٢، ص٢١٢. رقم ٤٦٥، عن علي بن أبي طالب، وفيه ابن الفضل، قال عنه البزار: ليس بحافظ. وأخرجه ابن أبي عاصم، أحمد بن عمرو بن الضحاك، السنة، تحقيق ناصر الدين الألباني، بيروت: المكتب الإسلامي. ط١، ١٤٠٠هـ. ج٢، ص٦٣٧، رقم ١٥١٩، عن عبدالله بن السائب، وزاد ابن الملقن، عمر بن علي، في البدر المنير، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وأخرون. الرياض: دار الهجرة للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٥هـ /٢٠٠٤م. ج٤، ص٤٦٦، رقم ٣١. وفيه أبو معشر المدني، قال عنه البخاري، محمد بن إسماعيل، في التاريخ الكبير. حيدر أباد: دائرة المعارف العثمانية. ج٨، ص١١٤، رقم ٢٣٩٧: منكر الحديث.

وأخرجه أبو نعيم، أحمد بن عبدالله الأصبهاني. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء. مصر: السعادة، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م. ج٩، ص٦٤. عن أنس، وفيه محمد بن يونس القديمي، قال عنه ابن حجر، أحمد بن علي، تقريب التهذيب. تحقيق محمد عوامة. سوريا: دار الرشيد. ط١، ١٤٠٦هـ،: ضعيف، ولم يثبت أن أبا داود روى عنه.

وجاء من طرق أخرى مرفوعة ومرسلة، وقد قال الحافظ ابن حجر، في التلخيص الحبير، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩هـ، ج٢، ص٩٧: وقد جمعت طرقه في جزء كبير.

وقد ذكره، محمد ناصر الدين الألباني، في الجامع الصغير وزيادته، بيروت: المكتب الإسلامي. ج٢، ص٨٠٨، رقم ٤٣٨٢، وما بعده.

eISBN 978-967-2122-81-4

ورسولك، قال: "لا، ونبيك الذي أرسلت"[٦٤]، حيث قال: "النكتة في ختم البخاري كتاب الوضوء بهذا الحديث من جهة أنه آخر وضوء أُمر به المكلف في اليقظة، ولقوله في نفس الحديث: واجعلهن آخر ما تقول. فأشعر ذلك بختم الكتاب، والله الهادي للصواب"[٦٥]

وقد عمد المصنف إلى ختم كتاب الاعتصام بالتسبيح، حيث ساق حديث عائشة رضي الله عنها: " أن رسول الله ρ خطب الناس، فحمد الله وأثنى عليه، وقال: ما تشيرون علي في قوم يسبون أهلي، ما علمت عليهم من سوء قط "، وعن عروة قال: لما أخبرت عائشة بالأمر، قالت: يا رسول الله، أتأذن لي أن أنطلق إلى أهلي؟ فأذن لها، وأرسل معها الغلام، وقال رجل من الأنصار: سبحانك ما يكون لنا أن نتكلم بهذا، سبحانك هذا بهتان عظيم! "[٦٦]

كما أورد حديث أبي هريرة τ، قال: قال النبي ρ: "كلمتان حبيبتان إلى الرحمن، خفيفتان على اللسان، ثقيلتان في الميزان: سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم" في ختام كتاب التوحيد[٦٧]، وذلك إشارة منه إلى انتهاء الكتاب، حيث يشرع التسبيح في الختام كما قال سبحانه { دعواهم فيها سبحانك اللهم.. }[سورة يونس، آية: ١٠]،ولكون الحديثان يتضمنان التسبيح فقد أخّر حديث أبي هريرة واختاره للختم؛لاشتماله على الحمد مع التسبيح، كما في تتمة الآية الكريمة: {وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين] [٦٨].

ومن ألطف ما ورد من صنيعه –رحمه الله– ختمه لكتاب التيمم بحديث عمران بن حصين الخزاعي، أن رسول الله ρ رأى رجلا معتزلا لم يصل في القوم، فقال: «يا فلان! ما منعك أن تصلي في القوم؟» فقال يا رسول الله!: أصابتني جنابة ولا ماء، قال: «عليك بالصعيد فإنه يكفيك[٦٩]». ففي ختمه بهذا الحديث انتزاع لمعنى الكفاية بالإشارة إلى أن فيما ساقه كفاية لمن انتفع بذلك[٧٠].

وفي ختمه لكتاب النكاح بحديث عائشة، قالت: "عاتبني أبو بكر، وجعل يطعنني بيده في خاصرتي، فلا يمنعني من التحرك إلا مكان رسول الله ρ، ورأسه على فخذي"[٧١]، إشارة إلى أن من أعظم مقاصد النكاح سكينة الزوج إلى زوجته، وأنه متى فقد ذلك المعنى كان الفراق، ولذا أتبعه بكتاب الطلاق.

---

[٦٤] أخرجه البخاري، الجامع المسند الصحيح، كتاب الوضوء، باب فضل من بات على الوضوء، ج١، ص٥٨. رقم ٢٤٧. ومسلم، صحيح مسلم. ج٤، ص٢٠٨١، رقم ٢٧١٠.

[٦٥] ابن حجر، فتح الباري، ج١، ص٣٥٨.

[٦٦] أخرجه البخاري، الجامع المسند الصحيح، كتاب الاعتصام بالتاب والسنة، باب قول الله تعالى: [وأمرهم شورى بينهم]، ج٩، ص١١٣. رقم ٧٣٧٠.

[٦٧] سبق عزوه في المبحث الأول.

[٦٨] ابن حجر، فتح الباري،، ج١٣، ص٥٤٤.

[٦٩] أخرجه البخاري، الجامع المسند الصحيح، باب التيمم ضربة، ج١، ص٧٨. رقم ٣٤٨.

٧٠ المرجع السابق، ج١، ص٤٥٨.

[٧١] أخرجه البخاري، الجامع المسند الصحيح، باب طعن الرجل ابنته في الخاصرة عند العتاب، ج٧، ص٤٠، رقم ٥٢٥٠. أخرجه مسلم، صحيح مسلم، ج٤، ص١٨٩٤، رقم ٢٤٤٤.

eISBN 978-967-2122-81-4

وهذه المنهجية لا تقف – فيما يظهر لي – على نظير لها عند المصنفين، وإن وجد شيء منها فاليسير واليسير جدا.

المبحث الخامس: منهجية البخاري في علاقة الأحاديث التي يوردها بترجمة الباب أو بالكتاب:

التناسب بين الحديث وبابه أو كتابه هو الأصل،وما ينبغي أن يكون، فإن من بلاغة الحديث النبوي، وإعجاز بيانه تناسب مايحتويه من معاني وألفاظ، ومثال ذلك وصيتة ρ في خطبته بعد صلاة الخسوف بالتعوذ من عذاب القبر، ولا يخفى التناسب بين ظلمة القبر وظلمة النهار بذهاب ضوءه. وفي كل حديث ثابت من ذلك ما يقتضي اليقين بأن معناه وحي من الله تعالى، ولذا دأب المصنفون في دواوين السنة على العناية بأوجه المناسبات، ومن ذلك ما يكون بين حديث الباب وترجمته، بل بين الباب والكتاب، وقد يكون من ذلك مايستشكل ويستدعي البحث والنظر، ومثال ذلك إيراد الإمام مالك في موطئه "باب النهي عن دخول المسجد بريح الثوم" ضمن "كتاب وقوت الصلاة"[٧٢]، ما جعل بعض الشراح يذهب إلى أنه أراد التنبيه على عدم وجوب صلاة الجماعة؛ لجواز أكل الثوم المؤدي للتخلف عنها، أو لمعنى تركها – ولا يخفى فضلها — بسب عارض الثوم، وذلك كما أجاز الشارح تفويت فضل الصلاة أول وقتها لعارض الحر [٧٣]، أو يحمل المعنى على أن النهي عن أكل الثوم حال ورود المسجد وقت الصلاة لئلا يتأذى المصلون، لا في كل الأحوال من ذلك.

وكذلك كان البخاري فإنه كثيرا ما يورد أحاديث تحت أبواب يشكل فهم التناسب بينها، وذلك جريا على عادته في إرادة شحذ الهمم للبحث وفهم وجه المناسبات، ومن ذلك: "باب ما يقع من النجاسات في السمن والماء"، من إيراده حديث أبي هريرة عن النبي ρ قال: "كل كَلْم يُكْلَمه المسلم في سبيل الله، يكون يوم القيامة كهيئتها، إذ طعنت، تفجر دما، اللون لون الدم، والعَرْف عَرْف المسك"[٧٤].

حيث قيل: " مقصود المصنف بإيراده تأكيد مذهبه في أن الماء لا يتنجس بمجرد الملاقاة ما لم يتغير،فاستدل بهذا الحديث على أن تبدل الصفة يؤثر في الموصوف، فكما أن تغير صفة الدم بالرائحة الطيبة، أخرجه من الذم إلى المدح، فكذلك تغير صفة الماء إذا تغير بالنجاسة يخرجه عن صفة الطهارة إلى النجاسة..، وقال بعضهم مقصود البخاري: أن يبين طهارة المسك ردا على من يقول بنجاسته؛ لكونه دما انعقد، فلما تغير عن الحالة المكروهة من الدم – وهي الزهم – وقبح الرائحة إلى الحالة الممدوحة – وهي طيب رائحة المسك – دخل عليه الحل،وانتقل من

---

٧٢ مالك بن أنس الأصبحي، الموطأ. تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي. أبوظبي: مؤسسة زايد بن سلطان ال نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، ط١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.ج٢، ص٢٢.

٧٣ ابن عاشور، محمد الطاهر. كشف المغطى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطا. تحقيق: طه بن علي بوسريح التونسي. تونس: دار سحنون للنشر والتوزيع – دار السلام للطباعة والنشر، ط٢، ١٤٢٨هـ. ص ٧١.

٧٤ أخرجه البخاري، الجامع المسند الصحيح، تحت كتاب الوضوء، ج١، ص٥٦، رقم ٢٣٧.

eISBN 978-967-2122-81-4

حالة النجاسة إلى حالة الطهارة كالخمرة اذا تخللت.. "[٧٥].وتعقب بعضهم ما ورد، لكن المراد أن ذلك كله محتمل، والله أعلم

وقد يكون المصنف أورد فائدة ضمن الترجمة، فيورد تحتها حديثا لأدنى مناسبة، فـ "من دأب المصنف رحمه الله تعالى أنه إذا أراد أن يفيد بمسألة لا يكون لها حديث عنده، ولكنه يكون في الخارج يترجم بها، ويستدل عليها بحديث وارد في الباب بأدنى مناسبة، ويكون نظره إلى هذا الحديث الذي ورد فيه صراحة في الخارج. "[٧٦]

المبحث السادس: منهجية البخاري في إهمال أسماء بعض شيوخه:

أهمل البخاري أسماء كثير من شيوخه، وذلك – فيما يظهر – إرادة في عدم الإطالة، ومشيا على منهجه في إرادة البحث والنظر ممن يطالع كتابه، وقد اعتنى العلماء بتعيين هذه الأسماء، حيث عقد الحاكم في كتابه "المدخل إلى الصحيح" بابا في هذا المقصد[٧٧]، وكذا الكلاباذي في "الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد"، وأبو علي الجياني في "تقييد المهمل وتمييز المشكل[٧٨]" حيث أفرد هذا المعنى بعنوان "التعريف بشيوخ حدث عنهم البخاري وأهمل أنسابهم".

والمصنف لا يكاد يورد اسما مهملا إلا وقد أورده في موطن آخر منسوبا[٧٩]، ولكون كتابه مصنفا لأهل العلم أولا؛ فإن المحدثين منهم خاصة والذين ديدنهم سبر الأسانيد وسياقاتها، وتتبع ألفاظ التحمل فيها، لا يكاد يخفى عليهم تعيين الراوي المهمل نسبه، وقد عرفوا كيفية رواية الراوي عن شيوخه.

ومثال ذلك: قول البخاري: حدثنا حجاج، حدثنا شعبة، ح وحدثني علي بن عبد الله، حدثنا شبابة، حدثنا شعبة، حدثنا أبو عمران، قال: سمعت طلحة بن عبد الله، عن عائشة رضي الله عنها، قلت: يا رسول الله! إن لي جارين، فإلى أيهما أهدي؟ قال: "إلى أقربهما منك بابا"[٨٠].

حيث جاء علي عند الأكثر غير منسوب، وعند بعضهم علي بن عبد الله، وعليه فقد اختلفوا في تعيينه، فذهب الجيّاني إلى أنه علي بن سلمة اللَّبَقي، ورجح الحافظ أنه علي بن عبد الله المديني؛ وذلك جريا على عادة البخاري في إطلاق علي في شيوخه، وأنه إنما ينصرف للأشهر وهو ابن المديني [٨١].

---

٧٥ ابن حجر، فتح الباري بتصرف، ج١، ص ٣٤٥.

[٧٦] الكشميري، محمد أنور شاه بن معظم شاه. فيض الباري على صحيح البخاري. تحقيق: محمد بدر عالم الميرتهي. بيروت: دار الكتب العلمية. ط١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥ م. ج٢، ص٥١.

٧٧ الحاكم،. تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم وما انفرد كل واحد منهما.

[٧٨] الجياني، الحسين بن محمد أبوعلي. تقييد المهمل وتمييز المشكل. عناية: علي العمران، وموحد عزير. مكة المكرمة: دار عالم الفوائد. ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م. ج٢،ص٩٤٠.

[٧٩] ابن حجر، فتح الباري، ج٤، ص٤٩٠.

٨٠ أخرجه البخاري، الجامع المسند الصحيح، كتاب الشفعة، باب أي الجوار أقرب، ج٣، ص٨٨، رقم ٢٢٥٩.

[٨١] ابن حجر، فتح الباري، ج٤، ص٤٣٨.

eISBN 978-967-2122-81-4

وكذلك حين يروى عن إسحاق مهملا، فإن لفظ التحمل يرجح من يكون، ومثال ذلك: قول البخاري حدثنا إسحاق، حدثنا يحي بن صالح، حدثنا معاوية هو ابن سلام، عن يحيى، قال: سمعت عقبة بن عبد الغافر، أنه سمع أبا سعيد الخدري τعنه، قال: جاء بلال إلى النبي ρ بتمر برني، فقال له النبي ρ: "من أين هذا؟"، قال بلال: كان عندنا تمر ردي، فبعت منه صاعين بصاع، لنطعم النبي ρ، فقال النبي ρ عند ذلك: "أوه أوه، عين الربا عين الربا، لا تفعل، ولكن إذا أردت أن تشتري فبع التمر ببيع آخر، ثم اشتره"[٨٢].

فقد ذهب أبو نعيم والجيّاني بأنه إسحاق بن منصور؛ لكون مسلماً روى هذا الحديث بعينه عنه، ورجح الحافظ ابن حجر أنه إسحاق بن راهويه؛ لتغاير السياقين بين الحديثين في المتن والإسناد، وقد عرفت عادة إسحاق بأنه يروي عن شيوخه بلفظ أخبرنا كما هنا،بخلاف ما جاء عند مسلم حيث قال حدثنا[٨٣].

وقد روى عن شيخه محمد بن سلام مهملا في بعض المواطن، ولكن لفظ التحمل ساعد في تعيينه، وأنه ابن سلام وليس غيره، كما في حديث: جرير بن عبد الله، قال: قال رسول الله ρ: "لا يرحم الله من لا يرحم الناس"[٨٤]، فإن المصنف رواه عن شيخه محمد، واختلف فيه أهو ابن سلام أم ابن المثنى؟ وفوق كونه جاء في رواية أبي ذر ذكره مصرحا بأنه ابن سلام، فإن لفظ التحمل يرجّح ذلك أيضا، قال الحافظ: "ويؤيده أنه عبّر بقوله: أنبأنا أبو معاوية، ولو كان ابن المثنى لقال: حدثنا لما عُرف من عادة كل منهما والله أعلم "[٨٥].

ومن أشهر الأسماء التي يروى عنها مهملة: اسم شيخه محمد بن خالد الذهلي؛ فإنه يروي عنه مهملا، أو يدلسه فينسبه لجد أبيه، فيقول: حدثنا محمد بن خالد، بينما اسمه: محمد بن يحي بن عبد الله بن خالد الذهلي [٨٦]، وهذا منهجه مع هذا الشيخ بعينه، فإنه لم يصرح باسمه كما هو، والسبب في ذلك كما ذكر ابن المنيّر: " لعله لما اقتضى التحقيق عنده أن يبقى روايته عنده خشية أن يكتم علما رزقه الله على يديه، وعذره في قدحه فيه بالتأويل، والتعويل على تحسين الظن، خشي على الناس أن يقعوا فيه بأنه قد عدَّل من جرَّحه، وذلك يوهم أنه صدّقه على نفسه، فيجر ذلك إلى البخاري وهْنا، فأخفى اسمه، وغطى رسمه، وما كتم علمه، فجمع بين المصلحتين، والله أعلم بمراده من ذلك." [٨٧].

---

[٨٢] أخرجه البخاري، الجامع المسند الصحيح، كتاب الوكالة، باب إذا باع الوكيل شيئا فاسدا فبيعه مردود، ج٣، ص١٠١، رقم ٢٣١٢، ومسلم برقم ١٥٩٤.

[٨٣] ابن حجر، فتح الباري، ج٤، ص٤٩٠. وكذلك، ج١، ص٢٢٦.

[٨٤] أخرجه البخاري، الجامع المسند الصحيح، كتاب التوحيد، باب قول الله تبارك وتعالى: [قل ادعوا الله أو أدعوا الرحمن]، ج٩، ص١١٥، رقم ٧٣٧٦.

[٨٥] ابن حجر، فتح الباري، ج١٣، ص٣٦٠.

[٨٦] الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٦، ص٢٨٤.

[٨٧] ابن المنير، المتواري على أبواب البخاري، ص٤٧.

eISBN 978-967-2122-81-4

المبحث السابع: منهجية البخاري في ذكر المتابعات:

يورد المصنف المتابعات تامة وقاصرة في مواطن كثيرة، ويتفنّن في عباراته، فتارة يقول: "تابعه"، وتارة يقول: "رواه"، مما جعل بعض العلماء يفرق بين العبارتين، بكون الأولى باللفظ، والرواية بالمعنى، وقد ذهب ابن حجر إلى أنه لا فرق بينهما، وإنما تفنُّنٌ في العبارة من المصنف [٨٨]. وكان إيراده للمتابعات وفق رؤية واضحة لديه، فليس من مقاصده الإطالة، وإنما الاختصار ما أمكنه، ولذا كان يورد المتابعات لما يلي:

١) ليبيّن خطأً في رواية، ومثال ذلك: عند سياقه لحديث أبي إسحاق الشيباني، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، عن عائشة، قالت: كانت إحدانا إذا كانت حائضا، فأراد رسول الله ρ أن يباشرها؛ أمرها أن تتزر في فور حيضتها، ثم يباشرها"، قالت: وأيكم يملك إربه، كما كان النبي ρ يملك إربه"[٨٩]، ذكر المتابعات فقال: " تابعه خالد، وجرير، عن الشيباني، وذلك لأن الحديث قد رواه بعض أصحاب الشيباني بسنده إلى عائشة، وهو وهم فإن الشيباني إنما روى حديث عائشة من طريق عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه، وليس من طريق عبد الله بن شداد، فإن هذا حديث ميمونة لا حديث عائشة[٩٠].

٢) لبيان زيادة متنية أو إسنادية، ومثاله: حديث سليمان بن المغيرة، قال: حدثنا حميد بن هلال العدوي، قال: حدثنا أبو صالح السمان، قال: رأيت أبا سعيد الخدري في يوم جمعة يصلي إلى شيء يستره من الناس، فأراد شاب من بني أبي معيط أن يجتاز بين يديه، فدفع أبو سعيد في صدره، فنظر الشاب فلم يجد مساغا إلا بين يديه، فعاد ليجتاز، فدفعه أبو سعيد أشد من الأولى، فنال من أبي سعيد، ثم دخل على مروان، فشكا إليه ما لقي من أبي سعيد، ودخل أبو سعيد خلفه على مروان، فقال: ما لك ولابن أخيك يا أبا سعيد؟ قال: سمعت النبي ρ يقول: "إذا صلى أحدكم إلى شيء يستره من الناس، فأراد أحد أن يجتاز بين يديه فليدفعه؛ فإن أبى فليقاتله فإنما هو شيطان".[٩١]

فإن المصنف خرَّج حديث سليمان بن المغيرة متابعة لحديث يونس بن عبيد؛ لأن في المتابعة تصريح حميد بسماعة بلفظ "حدثنا"، وتصريح السمّان بقوله "رأيت"، كما أن في المتن زيادة ذكر الصلاة إلى سترة بينا خلا من ذكرها حديث يونس بن عبيد. [٩٢]. وكذلك حديث عبيد الله بن أبي بكر بن أنس، عن أنس بن مالك، قال: "كان رسول الله ρ لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل تمرات"[٩٣] وقال مرجأ بن رجاء، حدثني

---

[٨٨] ينظر ابن حجر، فتح الباري، ج١، ص٣٨٤. وج٢، ص ٥١٩.

[٨٩] أخرجه البخاري، الجامع المسند الصحيح، كتاب الحيض، باب مباشرة الحائض، ج١، ص ٦٧، رقم ٣٠٢.

٩٠ ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن الحنبلي. فتح الباري شرح صحيح البخاري. تحقيق:محمود بن شعبان بن عبد المقصود وأخرون. المدينة النبوية: مكتبة الغرباء الأثرية، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م. ج٢، ص٢٨.

[٩١] أخرجه البخاري، الجامع المسند الصحيح، كتاب الصلاة، باب يرد المصلي من مر بين يديه، ج ١، ص ١٠٧، رقم ٥٠٩. ومسلم برقم ٥٠٥.

٩٢ المصدر السابق، ج٤، ص٨٧.

[٩٣] المصدر السابق، ج٤، ص٨٧، أبوب العيدين، باب الأكل يوم الفطر قبل الخروج، ج٢، ص١٧، رقم٩٥٣.

eISBN 978-967-2122-81-4

عبيد الله، قال: حدثني أنس، عن النبي ρ، "ويأكلهن وترا"، فالمتابعة كما يظهر فيها تصريح عبيد الله بسماعه من أنس، وفي متن حديثه زيادة ذكر الوتر.

٣) لترجيح الوصل على الوقف، ومثاله: حديث الوليد بن مسلم، قال: حدثنا الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه أبي قتادة، عن النبي ρ قال: "إني لأقوم في الصلاة أريد أن أطوّل فيها، فأسمع بكاء الصبي، فأتجوّز في صلاتي كراهية أن أشق على أمه"[٩٤] تابعه بشر بن بكر، وابن المبارك، وبقية، عن الأوزاعي.

فقد رواه أبو المغيرة عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله مرسلا، فأورد المصنف هذه المتابعات لتوكيد الوصل وأنه رواية الأكثر.

المبحث الثامن: منهجية البخاري في تكرار الأحاديث:

لم يكن البخاري يكرر الأحاديث إلا لفائدة، فإن منهجه قائم على تقطيع الأحاديث، واستنباط فوائدها. قال ابن الملقن: "وفائدته: إظهار دقائق الحديث، واستنباط لطائفه، وما اشتمل عليه من الفصول، والفروع، والزهد، والأمثال، وغيرها من الفنون، وهذا هو مقصود البخاري بهذا الصحيح"[٩٥]. ولذا كرر بعضها كثيرا، مثل حديث أنس في غزوة خيبر، حيث كرره (٣٦) مرة، وحديث عائشة في خبر حجّها وما كان في حيضها فيه، حيث كرره (٣٥) مرة، وحديث جابر بن عبدالله في خبر دينه، حيث كرره (٢٦) مرة، والعجب من صنيع المصنف إذ لا يخلو شيء من هذه المكررات من فائدة حديثية أو فقهية، وقد ذكر ابن حجر في مقدمته فصلا لبيان تقطيعه للحديث واختصاره، وفائدة إعادته٩٦.

وبالنظر للحديث الأول المذكور آنفا وهو حديث أنس فإنا نجده قد ساقه عن (٢١) شيخا، وفي جميع تلك المكررات كان ثمت اختلاف في المتن أو الإسناد، أو كليهما مع اختلاف الترجمات غالبا، كما نقف على أن أكثر شيوخه تكرارا في هذا الحديث كان قتيبة بن سعيد، حيث روى عنه الأحاديث برقم (٦١٠)، و(٢٨٩٣)، و(٢٩٤٤)، و(٥٠٨٥)، و(٥٤٢٥)، و(٦٣٦٣)، وبالنظر إلى هذه الأحاديث المكررة عن شيخ واحد، نرى فيها اختلافا في الإسناد والمتن، إلا الأخيرين منهما فكان الإسناد واحدا، وكذا المتن إلا أحرف يسيرة، ولكن المصنف أوردهما تحت ترجمتين مختلفتين وهما: كتاب الأطعمة، باب الحيس[٩٧]، وفي الدعوات، باب التعوذ من غلبة الرجال[٩٨]، فيكون التكرار هنا لفائدة فقهية، إذ ليس من عادة المصنف صنيع ذلك إلا نادرا، وقد "نقل الكرماني أنه رأى في

---

[٩٤] المصدر السابق، ج٤، ص٨٧، كتاب الأذان، باب من أخف الصلاة عند بكاء الصبي، ج١، ص١٤٣، رقم ٧٠٧.

[٩٥] ابن الملقن، التوضيح لشرح الجامع الصحيح، ج٢، ص٧٠.

[٩٦] ابن حجر، فتح الباري، ج١، ص١٥.

[٩٧] ج٧، ص٧٦.

[٩٨] ج٨، ص٧٨.

eISBN 978-967-2122-81-4

بعض النسخ عقب هذه الترجمة٩٩، قال أبو عبدالله: — يعني المصنف – يزاد في هذا الباب هم حديث مالك عن ابن شهاب، ولكني لا أريد أن أدخل فيه معادا"١٠٠.

المبحث التاسع: منهجية البخاري في الإعراض عن الحديث الأصل في الباب:

لم يقصد البخاري جمع كل ما صح عن النبي ρ فذلك يطول جدا، وقد صرح بذلك، فقال: "وما تركت من الصحيح أكثر"، إلا أنه لم يترك من الأحاديث الأصول في بابه، ويعرض عنه، دون أن يخرج ما يغني عنه إلا وفي تركه إعلالا له، قال الحاكم: " إن الصحيح لا يعرف بروايته فقط، وإنما يعرف بالفهم والحفظ وكثرة السماع، وليس لهذا النوع من العلم عون أكثر من مذاكرة أهل الفهم والمعرفة ليظهر ما يخفى من علة الحديث، فإذا وجد مثل هذه الأحاديث بالأسانيد الصحيحة غير مخرجة في كتابي الإمامين البخاري ومسلم لزم صاحب الحديث التنقير عن علته، ومذاكرة أهل المعرفة به لتظهر علته "[١٠١].

وقال ابن الصلاح: " ولم يضعا كتابيهما على أن يستوعبا جميع الأحاديث الصحاح،واعترفا بأنهما تركا بعض الصحاح، روّينا ذلك عنهم صريحا. نعم إذا كان الحديث الذي تركاه أو أحدهما مع صحة إسناده أصلا في معناه عمدةً في بابه، ولم يخرجا له نظيرا، فذلك لا يكون إلا لعلة فيه خفيت، واطلعا عليها، أو التارك له منهما، أو لغفلة عرضت، والله أعلم"[١٠٢].

وقال النووي: "صحَّ عنهما – أي البخاري ومسلم – تصريحهما بأنهما لم يستوعباه، وإنما قصدا جمع جُمَل من الصحيح كما يقصِد المصنف في الفقه جمع جملة من مسائله، لا أنه يحصر جميع مسائله، لكنهما إذا كان الحديث الذي تركاه أو تركه أحدهما مع صحة إسناده في الظاهر أصلا في بابه ولم يخرجا له نظيرا ولا ما يقوم مقامه، فالظاهر من حالها أنهما اطلعا فيه على علة إن كانا روياه، ويحتمل أنهما تركاه نسيانا أو ايثارا لترك الإطالة أو رأيا أن غيره مما ذكراه يسد مسدّه أو لغير ذلك" [١٠٣].

وقد قوى ابن تيمية ما ذهب إليه في تضعيف أمر المجامِع في رمضان بالقضاء؛ بعدول البخاري ومسلم عنه[١٠٤].

---

[٩٩] يعني باب التعجيل إلى الموقف.

[١٠٠] ابن حجر، فتح الباري، ج٣، ص٥١٥.

١٠١ الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد النيسابوري. معرفة علوم الحديث. تحيق: السيد معظم حسين. بيروت: دار الكتب العلمية، ط٢، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م. ص٥٩.

١٠٢ ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، صيانة صحيح مسلم. المحقق: موفق عبدالله عبدالقادر. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٨هـ. ص٩٣-٩٤.

١٠٣ النووي، أبو زكريا محيي الدين يحي بن شرف. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج. بيروت.: دار إحياء التراث العربي. ج١، ص٢٤.

١٠٤ ابن تيميه، الفتاوى الكبرى، ج٥، ص٣٧٧، و ج ٢٥، ص٢٢٥، وابن مفلح، محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، أبو عبد الله، الحنبلي كتاب. الفروع. تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي. بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م. ج٥، ص٧١.

eISBN 978-967-2122-81-4

ومثل ذلك حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا: " هو الطهور ماؤه الحل ميتته "[١٠٥]، فإن هذا الحديث أصل في طهارة ماء البحر، إلا أن البخاري لم يخرّجه، وقد روى عنه الترمذي تصحيحه١٠٦، قال ابن عبد البر: " لا أدري ما هذا من البخاري –رحمه الله– ولو كان عنده صحيحا لأخرجه في مصنفه الصحيح عنده،ولم يفعل لأنه لا يعوّل في الصحيح إلا على الإسناد، وهذا الحديث لا يحتج أهل الحديث بمثل إسناده " [١٠٧].

الخاتمة:

تم بحمد الله تعالى بحثنا، وهذا أوان خاتمته حول منهجية الإمام البخاري في جامعه الصحيح، وقد ترجمنا بإيجاز لهذا العلم الشامخ، وبينا فيه أنه صنفه وفق رسم جلي، كشف عنه العلماء وأظهروه، وبينا منهجيته في بناء جامعه هرميا، ومنهجيته في اختيار وصياغة تراجمه، وكذا في اختيار الأحاديث التي يفتتح ويختم بها أبوابه، وذكرنا منهجيته في علاقة الأحاديث التي يوردها بتراجمه، وكذا طريقته في إهمال أسماء بعض شيوخه، وفي ذكر المتابعات، ومنهجيته في تكرار الأحاديث، وإعراضه عن بعض الأحاديث الأصول في بابها، وظهر أنه قد صنف بنيانا شامخا، وأساسا راسخا، فعلى الله أجره، وجزاه الله خير الجزاء.

لقد ظهرت فلا تخفى على أحد *** إلا على أكمه لا يعرف القمرا[١٠٨]

وأوصي ختاما بالمزيد من العناية بالجامع الصحيح، والدراسات حوله، فإن هذا الحصن المتين غرض الطاعنين من الأعداء المتربصين، كفى الله الأمة شرهم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

---

١٠٥ أخرجه أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق، في سننه، تحقيق: شعيب الأرنؤوط – محمد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، ط ١، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م. ج١، ص٦٢، برقم ٨٣، والترمذي، محمد بن عيسى بن سورة، الجامع الكبير، تحقيق: بشار عواد، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٨م، ج١، ص١٢٥، رقم ٦٩، وقال: " هذا حديث حسن صحيح "، والنسائي، أحمد بن شعيب، المجتبى من السنن، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ط٢، ١٤٠٦هـ،١٩٨٦م، ج١، ص٥٠،١٧٦،٧٠٧، رقم ٥٩،٣٣٢،٤٣٥٠، وابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجه، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرون، دار الرسالة العالمية، ط١، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م، ج١،ص٢٥٠، رقم ٣٨٦، كلهم من طريق صفوان بن سليم عن سعيد ابن سلمة عن المغيرة بن أبي بردة عن أبي هريرة مرفوعا. وجاء عن جابر رضي الله عنه عند ابن ماجه، ج١،ص٢٥٠، برقم٣٨٨ من طريق أحمد، وعند أيضا عن ابن الفراسي مرسلا ج١،ص٢٥١، برقم ٣٨٧.

١٠٦ الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة، علل الترمذي الكبير، تحقيق: صبحي السامرائي، ورفاقه، بيروت: عالم الكتب، مكتبة النهضة، ط١، ١٤٠٩هـ.

١٠٧ ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله بن أحمد أبو عمر النمري القرطبي، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مصطفى العلوي، وأحمد البكري. وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب ١٣٨٧هـ.

١٠٨ ابن الملقن، عمر بن علي، طبقات الأولياء، تحقيق: نور الدين شوريبة، القاهرة: مكتبة الخانجي. ط٢، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م. ج١، ص٥١٨، وعزا البيت لتاج الدين ابن عطاء، وقد ذكره قبله السبكي، في طبقات الشافعية، ج٨، ص٢٢٢، دون عزو.

eISBN 978-967-2122-81-4

فهرس المراجع والمصادر:

١) ابن أبي الدنيا، عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان. **العزلة والانفراد**. تحقيق: مسعد عبد الحميد محمد السعدني. القاهرة: مكتبة الفرقان.

٢) ابن أبي شيبة، عبدالله بن محمد العبسي. **الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار**. تحقيق: كمال يوسف الحوت. الرياض: مكتبة الرشد. ط١. ١٤٠٩هـ.

٣) ابن أبي عاصم، أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني **الزهد**. تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد. القاهرة: دار الريان للتراث. ط٢. ١٤٠٨هـ.

٤) ابن أبي عاصم، أحمد بن عمرو بن الضحاك، **السنة**. تحقيق ناصر الدين الألباني. بيروت: المكتب الإسلامي. ط١، ١٤٠٠هـ.

٥) ابن أبي يعلى، أبو الحسين محمد بن محمد. **طبقات الحنابلة**. تحقيق محمد حامد الفقي. بيروت: دار المعرفة.

٦) ابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمد. **النهاية في غريب الحديث**. تحقيق: طاهر: الزاوي. ومحمود الطناحي. بيروت: المكتبة العلمية. ١٣٩٣هـ/١٩٧٩م.

٧) ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن. أبو عمرو. **صيانة صحيح مسلم**. المحقق: موفق عبدالله عبدالقادر. بيروت: دار الغرب الإسلامي. ط٢. ١٤٠٨هـ.

٨) ابن الملقن، عمر بن علي. **البدر المنير**. تحقيق: مصطفى أبو الغيط وأخرون. الرياض: دار الهجرة للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٥هـ /٢٠٠٤م.

٩) ابن الملقن، عمر بن علي، **طبقات الأولياء**، تحقيق: نور الدين شوريبة، القاهرة: مكتبة الخانجي. ط٢، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

١٠) ابن الملقن، عمر ين علي بن أحمد، **التوضيح لشرح الجامع الصحيح**. تحقيق: دار الفلاح للتحقيق العلمي وتحقيق التراث. دمشق: دار النوادر.

١١) ابن المنير، أحمد بن محمد بن منصور. **المتواري علي تراجم أبواب البخاري**. تحقيق: صلاح الدين مقبول أحمد. الكويت: مكتبة المعلا.

١٢) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. مجموع الفتاوي. المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف. سنة ١٤١٦ هـ/١٩٩٥م.

١٣) ابن حبان، محمد بن حبان أبو حاتم البستي. **الثقات**. الهند: دائرة المعارف العثمانية. ط١. ١٣٩٣هـ /١٩٧٣م.

١٤) ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني. **النكت على صحيح البخاري**. تحقيق: أبو الوليد هشام بن علي السعيدني. أبو تميم نادر مصطفى محمود. القاهرة: المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع. ط١. ١٤٢٦/٢٠٠٥م.

١٥) ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي. **فتح الباري شرح صحيح البخاري**. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار المعرفة.١٣٧٩هـ.

١٦) ابن حجر، أحمد بن علي. **تقريب التهذيب**. تحقيق محمد عوامة. سوريا: دار الرشيد. ط١، ١٤٠٦هـ.

١٧) ابن حجر، أحمد بن علي.**التلخيص الحبير**. بيروت: دار الكتب العلمية. ط١، ١٤١٩هـ.

١٨) ابن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني. **الزهد**. وضع حواشيه: محمد عبد السلام شاهين. بيروت: دار الكتب العلمية. ط١٤٢٠،١ هـ/ ١٩٩٩ م.

١٩) ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم. تحقيق: إحسان عباس. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان بيروت: دار صادر ط١، م١٩٠٠م- ١٩٩٤م.

٢٠) ابن رجب الحنبلي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن. **فتح الباري شرح صحيح البخاري**. تحقيق:محمود بن شعبان بن عبد المقصود وأخرون. المدينة النبوية: مكتبة الغرباء الأثرية. ط١. ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

٢١) ابن عاشور، محمد الطاهر. **كشف المغطى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطأ**. تحقيق: طه بن علي أبو سريح التونسي. تونس: دار سحنون للنشر والتوزيع – دار السلام للطباعة والنشر. ط٢. ١٤٢٨هـ

٢٢) ابن قاضي شهبة، تقي الدين أبو بكر بن أحمد الدمشقي. **طبقات الشافعية**. تحقيق الحافظ عبدالعليم خان. بيروت: عالم الكتب.

٢٣) ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجه، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرون، دار الرسالة العالمية، ط١، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م.

٢٤) ابن مفلح، محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج. أبو عبد الله. الحنبلي كتاب. **الفروع**. تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي. بيروت: مؤسسة الرسالة. ط١. ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

eISBN 978-967-2122-81-4

٢٥) ابن وهب، عبدالله بن وهب القرشي. **الجامع في الحديث**. تحقيق: مصطفى حسن أبو الخير. الرياض: دار ابن الجوزي. ط١. ١٤١٦هـ/١٩٩٩٥م.

٢٦) أبو نعيم، أحمد بن عبدالله الأصبهاني. **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**. مصر: السعادة، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.

٢٧) أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق، في سننه، تحقيق: شعيب الأرنؤوط – محمد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، ط ١، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م.

٢٨) الألباني، محمد ناصر الدين. **الجامع الصغير وزيادته**. بيروت: المكتب الإسلامي.

٢٩) البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة أبو عبد الله. **الجامع المسند الصحيح**. تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر. بيروت: دار طوق النجاة. ط١. ١٤٢٢هـ.

٣٠) البخاري، محمد بن إسماعيل، **في التاريخ الكبير**. حيدر أباد: دائرة المعارف العثمانية.

٣١) البزار، أحمد بن عمرو، البحر الزخار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله. المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، ط١، ١٩٨٨م.

٣٢) البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر. **الزهد الكبير**. تحقيق: عامر أحمد حيدر. بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية.ط٢. ١٩٩٦م.

٣٣) الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة، الجامع الكبير، تحقيق: بشار عواد، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٨م.

٣٤) الجياني، الحسين بن محمد أبوعلي. **تقييد المهمل وتمييز المشكل**. عناية: علي العمران، وموحد عزير. مكة المكرمة: دار عالم الفوائد. ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

٣٥) الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد النيسابوري. **معرفة علوم الحديث**. تحيق: السيد معظم حسين. بيروت: دار الكتب العلمية. ط٢. ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.

٣٦) الحاكم، محمد بن عبدالله النيسابوري. **تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم وما انفرد كل واحد منهما**، بتحقيق: كمال يوسف الحوت. تبيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، دار الجنان. ط١، ١٤٠٧هـ.

٣٧) الخطابي، حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي أبو سليمان. **العزلة**. القاهرة: المطبعة السلفية. ط١٣٩٩،٢م.

٣٨) الخطابي، حمد بن محمد بن الخطاب البستي أبو سليمان. **أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري**. تحقيق: محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود. مكة المكرمة: جامعة أم القرى. ط١. ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٣٩) الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت. **تاريخ مدينة السلام**. تحيق: بشار عواد معروف. بيروت: دار الغرب الإسلامي. ط١. ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

٤٠) الذهبي، الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان. **سير أعلام النبلاء**. بيروت: مؤسسة الرسالة. ١٤١٠هـ .

٤١) السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين. **طبقات الشافعية الكبرى**. تحقيق: محمود الطناحي. وعبد الفتاح الحلو. القاهرة: دار هجر. ط ٢. ١٤١٣هـ.

٤٢) السمعاني، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي المروزي أبو سعد. **الأنساب**. تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره. حيدر آباد: مجلس دائرة المعارف العثمانية. ط٢. ١٣٨٢/١٩٦٢م.

٤٣) العيني، محمود بن أحمد. **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**. ضبطه وصححه عبدالله محمود محمد عمر. بيروت: دار الكتب العلمية. ط٢. ٢٠٠٩م.

٤٤) القسطلاني، أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري**. مصر: المطبعة الكبرى الأميرية. ط٧. ١٣٢٣هـ.

٤٥) الكرماني، محمد بن يوسف، **شرح الكرماني الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري**. بيروت: دار إحياء التراث الإسلامي.

٤٦) الكشميري، محمد أنور شاه بن معظم شاه. **فيض الباري على صحيح البخاري**. تحقيق: محمد بدر عالم الميرتهي. بيروت: دار الكتب العلمية. ط١. ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥ م.

٤٧) مالك بن أنس الأصبحي. **الموطأ**. تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي. أبوظبي: مؤسسة زايد بن سلطان ال نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، ط١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

eISBN 978-967-2122-81-4

٤٨) مسلم، بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري. **صحيح مسلم**. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
٤٩) النسائي، أحمد بن شعيب بن علي الخراساني أبو عبد الرحمن. **سنن النسائي**. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية – ط ٢. ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
٥٠) النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف. **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**. بيروت.: دار إحياء التراث العربي.
٥١) النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف، **التلخيص شرح الجامع الصحيح للبخاري**، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، الرياض: دار طيبة للنشر والتوزيع.
٥٢) وكيع، بن الجراح بن مليح بن عدي أبو سفيان. **الزهد**. تحقيق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي. المدينة المنورة: مكتبة الدار، ط١، ١٤٠٤ هـ/ ١٩٨٤ م
٥٣) ياقوت الحموي، **معجم الأدباء**. تحقيق: إحسان عباس. بيروت: دار الغرب الإسلامي. ط١. ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

eISBN 978-967-2122-81-4